

## دور المراسد الحضرية في إعداد سياسات التنمية الحضرية

د.م / عابد محمود أحمد جاد

مدرس بقسم الإسكان والعمارة – مركز بحوث الإسكان والبناء

### - ملخص البحث

يهدف هذا البحث الي تأكيد أهمية المراسد الحضرية كأحد الأدوات الفعالة التي تهدف إلى تحسين قدرة الدول والمدن علي إدارة التنمية العمرانية فيها عن طريق توفير الآليات لمساعدة المسؤولين علي تقييم الأوضاع الراهنة للتنمية العمرانية ومعالجتها ووضع السياسات الفعالة للمحافظة علي إستدامتها ، وتوفير البيانات والمؤشرات الحضرية للمؤسسات الحكومية وقطاعات الخدمة العامة لمساعدتهم علي تقييم إستراتيجياتهم وخططهم وبرامج عملهم وتوجيهها وفق المتغيرات في عوامل التنمية العمرانية المختلفة .

ويركز البحث علي المؤشرات الحضرية التي تنتجها المراسد الحضرية بإعتبارها المقياس الذي يلخص معلومات لموضوع معين أو تشير إلى مشاكل أو ظاهرة معينة ، حيث توفر المؤشرات الحضرية الإجابة على الإحتياجات والأسئلة التي يستفسر عنها متخذ القرار ، وتوفر معلومات كمية ونوعية تساعد في تحديد الإحتياجات والأولويات وتكون مرتبطة بعملية وضع السياسات لتحقيق أهداف معينة .

وحتى يمكن التوصل الي هذه المؤشرات الحضرية سوف يبدأ البحث في جزءه الأول بإستعراض الخلفية التاريخية للمراسد الحضرية ثم دراسة تمهيدية عن المراسد الحضرية وأهدافها ومهامها ، وتعريف للمؤشرات الحضرية وأنواعها وإستعراض لبعض التجارب الدولية والعربية في إنشاء المراسد الحضرية والتعرف علي البناء المؤسسي للمرصد والعلاقة بين المراسد الحضرية المحلية والمراسد الوطنية والدولية .

ثم يتناول البحث في جزءه الثاني دراسة متطلبات إنشاء وتشغيل المراسد الحضرية وآلية عملها والجهات المشاركة ومصادر البيانات والمعلومات وتعزيز القدرات المحلية ، ومنهجية إختيار المؤشرات الحضرية .

وينتهي البحث بإستعراض المؤشرات الحضرية العالمية التي تساعد علي تحليل الأوضاع العمرانية الحالية ورسم الخطط المستقبلية في مسيرة التنمية الحضرية ، ووضع بعض الإقتراحات والنتائج والمراجع ومصادر المعلومات الخاصة بالبحث .

في مسار عملية التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم يتجه نحو التحضر يكون كل فرد وأسرته ومؤسسة عاملاً مساهماً في عملية إنتاج المعلومات وإستخدامها ، ذلك لأن جميع المستويات التي تعمل في صنع القرار من أعلى هرم للسلطات الحكومية الوطنية إلى مستوى البلديات والمجتمعات المحلية والأسر والأفراد أصبحت في عصر ثورة المعلومات والإتصال والعولمة في حاجة ماسة للمعلومات والبيانات في تسيير شئونها اليومية في جميع النواحي الحياتية في إطار سياسات وخطط وبرامج متوسطة وطويلة المدى .

ولقد شهد الحيز المكاني للدول تطورات تنموية متواصلة من خلال البرامج الحكومية وخطط التنمية المتعاقبة ، كان من نتائجها ظهور التباين في مستويات التنمية بين المناطق والتحضر السريع والهجرة المستمرة للسكان من المناطق الريفية والمدن المتوسطة والصغيرة إلى المدن الكبرى ، وتركز الخدمات في عدد محدود من المدن وظهور الحاجة إلى وضع إستراتيجية تنمية عمرانية شاملة .

ولأهمية جعل هذه التنمية تتسم بالإستدامة والإستمرار فلا بد الأخذ بما أوصت به مقررات الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنمية المستوطنات البشرية ، من ضرورة قيام الدول بمتابعة وتقييم أدائها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال جمع وتحليل مجموعة من المؤشرات الحضرية وتحديد أفضل الممارسات الملائمة لأوضاعها وتطبيقها لتحسين البيئة الحضرية لمواطنيها ، وذلك عبر مرصد حضرية وطنية ومحلية تعمل على توفير المعلومات التي يبني عليها العمل في رسم السياسات الحضرية .

وإنطلاقاً من أهمية تلك المرصد كأداة فعالة لدي صانعي القرار في الوقوف علي مدي التحسن أو التدهور في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية بشكل دوري في المدينة مما يساعد علي رسم الخطط المستقبلية والوقوف علي المشاكل ووضع الحلول لها ، أصبحت الحاجة ماسة إلى إنشاء مرصد حضرية تتعامل مع مسيرة التنمية الحضرية في الدول ومناطقها المختلفة .

## ٢- الخلفية التاريخية للمرصد الحضري :

ترجع فكرة المرصد الحضري إلى إستراتيجية المأوى التي أعمدت بواسطة الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1988م التي دعت إلى تحويل دور الحكومات في الإسكان من توفير المساكن مباشرة إلى دور تمكين وتقوية ودعم قوى القطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي في تطوير وزيادة إنتاج المساكن ، وظهور الحاجة لإنشاء آلية تقيس أداء قطاع الإسكان وتحليله من أجل إعداد سياسات واقعية وعملية لقطاع الإسكان الشامل ، ومر ذلك عبر الخطوات التالية :

● طلب قرار لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية رقم 9/13 وتاريخ 8 مايو 1991م إكمال تصميم وإعداد مجموعة المؤشرات الكمية ذات الصلة بإعداد السياسات التي يجري العمل فيها بواسطة البنك الدولي ومركز الموئل لمساعدة الحكومات لمتابعة التقدم في تطبيق الإستراتيجية العالمية للمأوى . كما طلب نفس القرار من الحكومات توفير المتطلبات الفنية والمالية لجمع وتجديد المؤشرات والمعلومات لقطاع الإسكان .

● قام البنك الدولي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ( الموئل – الهابيتات ) بإنشاء برنامج مؤشرات قطاع الإسكان في عام 1990م كخطوة هامة لتطبيق الإستراتيجية العامة للمأوى حتى عام 2000م . وإن هدف برنامج المؤشرات هو تطوير إطار نظري وتحليلي يمكن المؤسسات الحكومية من إدارة قطاع الإسكان ككل بالمفهوم الجديد لدور الحكومات .

● نوهت الفقرة 21 من كتيب برنامج مؤشرات قطاع الإسكان الذي أنتجه البنك الدولي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى أهمية ربط سياسة قطاع الإسكان بعملية تخطيط الحكومات الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

● أوضحت الفقرة 23 بنفس الكتيب إن الإطار المشار إليه لجمع وتحليل المعلومات سيقود إلى إستخلاص مؤشرات شاملة لقياس أداء قطاع الإسكان مما يؤدي إلى ترشيد وتنظيم قطاع الإسكان وإلى مؤشرات كمية ومن ثم إمكانية إعداد سياسات قطاع الإسكان ومتابعة تنفيذها وتقييمها .

- اصطلحت عملية التحضير للموئل الثاني عملية تطور لمفهوم " مؤشرات قطاع الإسكان إلى مفهوم أشمل هو " المؤشرات الحضرية " لتضم بجانب مؤشرات قطاع الإسكان قطاع النقل وقطاع البيئة وقطاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقطاع يعطي خلفية عامة تحتوي على مؤشرات قطاع السكان وصفات المجتمع الأساسية ، وهناك حزمة مؤشرات حضرية أساسية بدأت بـ 46 مؤشراً أعدتها الدول الاعضاء بالأمم المتحدة كجزء من تقاريرها الدولية للموئل الثاني في اسطنبول 1996م ، وبعام 1999م تطورت تلك المجموعة لتصبح 51 مؤشراً وتواصل الجهد العلمي لإختصارها لـ 23 مؤشراً كميّاً و9 مؤشرات نوعية للتحضير لاسطنبول + 5 (2001م) .
- وبجانب المجموعة الأساسية تم إعداد قائمة شاملة للمؤشرات الحضرية أحتوت على 124 مؤشراً .
- أوصى المرصد الحضري العالمي بمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتطوير مؤشرات حضرية بكل دولة ومجتمع محلي لتعكس خصوصياته ، ومن المهم أن تحتوي هذه المؤشرات الحضرية على مجموعة المؤشرات الأساسية لتتمكن كل مدينة ودولة من المقارنة مع المدن والدول الأخرى ، كما تمكن مجموعة المؤشرات الحضرية الأساسية من كتابة التقارير الإقليمية والعالمية ، وهي تمثل الحد الأدنى للمعلومات المطلوبة للتعامل مع التنمية الحضرية على كل المستويات العالمية والإقليمية والوطنية وعلى مستوى البلديات والمحليات.
- أحتوت الوثيقة العالمية لأجندة الموئل الثاني في الفقرات 51 و52 ومن 239 إلى 241 الدعوة إلى تعهد جميع الحكومات بمتابعة تقدم الإنجاز والأداء والقيام بعملية التقييم لخطّة عمل الحكومات الهادفة لتوفير المأوى للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية عن طريق بلورة المؤشرات الحضرية وأفضل الممارسات كأدوات لا بد منها لإعداد ومتابعة وتنفيذ وتقييم سياسات التنمية الحضرية على جميع المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والبلديات والمحليات .
- وعلى مستوى الإقليم العربي دعت جميع المؤتمرات العربية الخاصة بمتابعة ورصد تقدم الإنجاز في تطبيق أجندة الموئل الثاني على مستوى الإقليم العربي إلى أهمية إنشاء المرصد الحضري للإقليم العربي وشبكته العربية والتي تطلب إنشاء المرصد الوطنية بواسطة حكومات الدول العربية كل في بلده .
- تدرس جامعة الدول العربية موضوع المرصد الحضري للإقليم العربي ، ومن ضمن سلسلة هذه الاجتماعات الأخيرة المؤتمر الدولي حول إستراتيجيات التنمية الحضرية والذي أنعقد بالمنامة بدولة البحرين خلال شهر اكتوبر 2000م وكذلك دورة التدريب التي عقدها المعهد العربي لإنماء المدن بالتعاون مع الهيئة العامة للإسكان والتطوير الحضري بالأردن حول موضوع المؤشرات الحضرية بالمدن والدول العربية والتي شارك فيها كل من جامعة الدول العربية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة المدن العربية والتي أنعقدت بعمان بالأردن في اكتوبر / نوفمبر 2000م . وكان نص أول توصية من البيان الختامي لدورة الأردن هو ( حت الدول العربية ومدنها والجهات المعنية بالمؤشرات والمرصد الحضرية على إنشاء المرصد الحضرية الوطنية والمحلية ) .

### ٣- أدبيات الموضوع :

#### ٣-١ تعريف المرصد الحضري

هو مركز متخصص يعمل على جمع وتحليل وإستخدام المؤشرات الحضرية في إعداد سياسات التنمية الحضرية على جميع المستويات ومتابعتها وتقييمها . وذلك حيث تزداد أهمية المعلومات والبيانات للمجتمعات البشرية يوماً بعد يوم ، وخاصة أن تلك المجتمعات تتجه أكثر فأكثر إلى أن

تصبح مجتمعات حضرية تساهم المعلومات الدقيقة فيها مساهمة فاعلة في إتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب ، وتكون تلك المعلومات والبيانات فاعلة أكثر حين تكون ضمن إطار سياسات وخطط وبرامج متوسطة وطويلة المدى .

### ٢-٣ أهداف المرصد الحضري

إن الغرض الأساسي من إنشاء المرصد الحضري العالمي بمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بنيروبي هو مساعدة الحكومات والسلطات المحلية والمجتمعات المدنية في مجالات جمع وإدارة وتحليل واستخدام المؤشرات الحضرية من أجل إعداد سياسة تنمية حضرية أكثر فعالية، ولمساعدة المسؤولين في فهم كيفية التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والعمرائية والسكانية والبيئية داخل المدن ولإستخدام تلك المعرفة في إعداد خطط عمل أكثر فعالية وذلك عن طريق إنتاج دليل عمل للمؤشرات وتقديم التدريب في جميع المفاهيم المعرفية بالمؤشرات الحضرية ، وتوفير قاعدة مؤشرات حضرية وأداة لجمع المؤشرات .

أما بالنسبة للمرصد الحضرية الوطنية فتمثل الأهداف في الآتي :

- تأسيس وتنمية وتطوير قاعدة بيانات خاصة تعمل على جمع وتحليل وإستخدام المؤشرات الحضرية في إعداد سياسات التنمية الحضرية على جميع المستويات ومتابعتها وتقييمها .
- رصد الأوضاع والأشكال الحضرية وتغذية صناعة القرار في شؤون التنمية الحضرية بالمعلومات على المستوى الوطني أو المحلي .
- تقديم المساعدة اللازمة لإنشاء المرصد الحضرية المحلية بالاقاليم والمحافظات .
- تنسيق العمل فيما بين المرصد المحلية والربط فيما بينها وبينه بشبكة عن طريقا الإنترنت والإنترنت .
- يمثل المرصد جهازاً إستشارياً لمعدي سياسة التنمية الحضرية منوط به عمليات الرصد والمتابعة والتقييم .

### ٣-٣ مهام المرصد الحضري

يقوم المرصد الحضري برصد الأوضاع والأشكال الحضرية وتغذية صناعة القرار في شؤون التنمية الحضرية بالمعلومات . وللإيفاء بهذه الأهداف يقوم المرصد الحضري بالمهام الآتية :

- إجراء مشاورات واسعة تتضمن بالأخص القطاع الخاص لمراجعة وإعداد خطة العمل الحضرية الوطنية في إطار خطة التنمية الوطنية الشاملة .
- إعداد وتبني وطرح إطار لسياسة التنمية الحضرية ، الهدف منه المساعدة في تطبيق خطة العمل الحضرية وإعداد خطط عمل البلديات والمحليات .
- وضع خيارات لتنسيق الأهداف القطاعية تعتمد على دراسات تقوم بتحليل المؤشرات الحضرية وأفضل الممارسات .
- إعداد وتبني وطرح إطار تنسيقي لجمع وتحليل إستخدام المؤشرات الحضرية على المستويين الوطني والمحلي .
- تحضير برنامج مؤشرات حضرية لمتابعة تطبيق أجندة خطة العمل الحضرية الوطنية والمحلية .
- تنظيم جائزة وطنية لأفضل الممارسات ودعوة المدن المحلية للمنافسة وتعميم التجارب الناجحة على المستوى الوطني .
- جمع المؤشرات الحضرية على المستوى الوطني والمحلي .
- المساعدة والتأكد من إنشاء المرصد الحضرية بالبلديات والمحليات وربطها بشبكة المرصد الحضري الوطني .

- إختيار حزمة مؤشرات تفي بخصوصية الدولة على المستويين الوطني والمحلي إضافة لمجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الحضرية التي تعهدت الأسرة الدولية بجمعها على كل المستويات .
- إعداد تقرير وطني كل عامين حول الوضع الحضري الوطني يعكس تقدم الإنجاز في تطبيق خطة العمل الوطنية مبنياً على المؤشرات الحضرية .
- مساعدة المرصد الحضرية المحلية في إعداد تقاريرها الدورية .
- عقد دورات تدريبية لفرق العمل التي يوكل إليها إنشاء وتسيير المرصد الحضرية المحلية ولكل المهتمين بشئون التنمية الحضرية عامة والتنمية العمرانية على وجه الخصوص بمافيهم ممثلين للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني .
- الإشراف على المرصد الحضرية بالبلديات والمحليات .
- المشاركة في جميع الندوات والدورات الإقليمية والعالمية ذات الصلة بالمؤشرات والمرصد الحضرية .

### ٣-٤ تعريف المؤشرات الحضرية واستخداماتها

- المؤشر هو مقياس يلخص معلومات لموضوع معين أو يشير إلى مشاكل أو ظاهرة معينة ، والمؤشر يوفر الإجابة على الإحتياجات والأسئلة التي يستفسر عنها متخذ القرار ، وتوفر المؤشرات معلومات كمية ونوعية تساعد في تحديد الإحتياجات والأولويات وتكون مرتبطة بعملية وضع السياسات لتحقيق أهداف معينة . وأهم استخدامات المؤشر هي :
- تقدير الأوضاع الراهنة وإتجاهاتها المختلفة .
  - مقارنة الأماكن وأوضاعها في زمن معين أو علي المدى الزمني .
  - تحليل الأوضاع الراهنة بالنسبة للأهداف والمقاصد .
  - توفير معلومات الإنذار المبكر .
  - تقديرات مستقبلية للأوضاع الراهنة .
  - قياس مؤثرات السياسات والبرامج .
  - تحديد الأولويات والمشاكل .

### ٣-٥ الحد الأدنى لمجموعة المؤشرات الحضرية

هناك حزمة مؤشرات حضرية أساسية بدأت بـ 46 مؤشراً أعدتها الدول الأعضاء بالأمم المتحدة كجزء من تقاريرها الدولية للموئل الثاني في اسطنبول 1996م ، وفي عام 1999م تطورت تلك المجموعة لتصبح 51 مؤشراً وتواصل الجهد العالمي لاختصارها لـ 23 مؤشراً كمياً و9 مؤشرات نوعية ، وهذه الحزمة تعتبر الحد الأدنى من المطلوب لإعداد تقارير المأوي والتنمية الحضرية من قبل الأمم المتحدة لكل دولة أو إقليم ، أما بالنسبة للدول النامية من الأفضل بناء قواعد معلوماتها بالإضافة لهذه الحزمة تكملة حزمة الـ 51 مؤشراً وتكملتها في المستقبل إلي 124 مؤشراً بالإضافة الي المؤشرات التي تختارها تشاركياً المحليات والدول والأقاليم لتفي بخصائص مجتمعاتها المعينة - شكل رقم (١) .

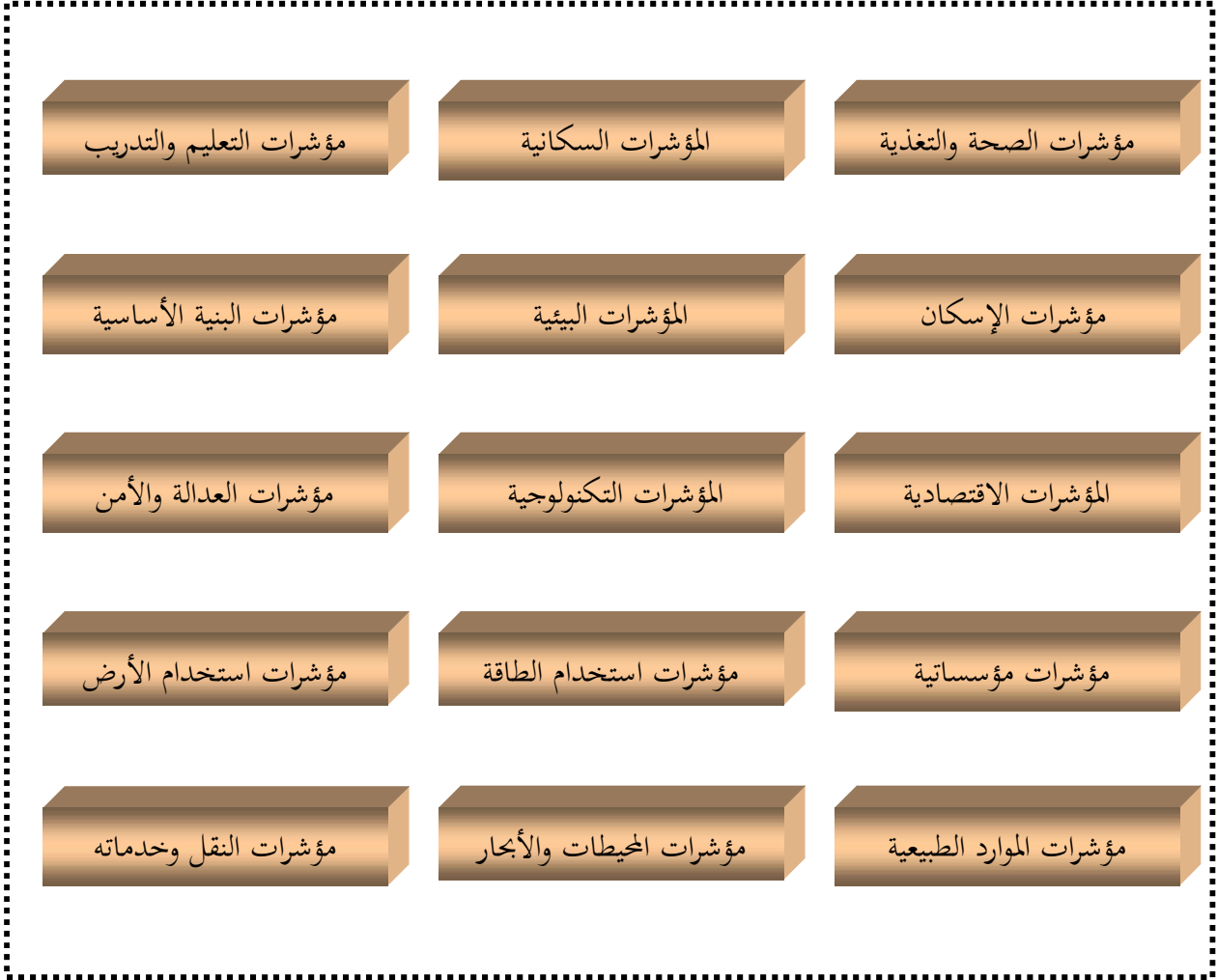
والجدول التالي رقم (1) يبين قائمة المؤشرات التي تقيس العشرين بنداً الأساسية لمتابعة تطبيق أجندة الموئل مقسمة الي ستة محاور كل محور في باب لتفي بمتطلبات إطار التقارير العالمي .

جدول ( 1 ) قائمة المؤشرات التي تقيس البنود الأساسية لمتابعة تطبيق أجندة الموئل

<ul style="list-style-type: none"> <li>● توفير الحيازة الآمنة</li> <li>● تطوير وتشجيع الحق للحصول علي مسكن لائق</li> <li>● توفير فرص متساوية للحصول علي الأرض السكنية</li> </ul>	<p>الباب الأول : المأوي</p>
--	---------------------------------

<ul style="list-style-type: none"> <li>● تحسين وتوفير الفرص المتساوية للحصول علي قروض سكنية</li> <li>● تحسين وتوفير إتاحة الحصول علي المياه</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>● توفير فرص متساوية للحياة الآمنة والصحية</li> <li>● تعزيز الاندماج الاجتماعي ودعم الشرائح الاجتماعية الهشة</li> <li>● تحسين سبل المساواة بين فئات المجتمع في تنمية المستوطنات البشرية</li> </ul>	الباب الثاني : التنمية الاجتماعية والقضاء علي الفقر
<ul style="list-style-type: none"> <li>● تطوير وتحسين التوازن الجغرافي للهيكل الحضري</li> <li>● إدارة عرض وطلب المياه بطريقة فعالة</li> <li>● تخفيض وتقليل التلوث الحضري</li> <li>● منع الكوارث وإعادة تأهيل المجمعات السكنية</li> <li>● تحسين وتطوير نظام فعال بيئياً للنقل</li> <li>● دعم سبل إعداد وتطبيق خطط البيئة المحلية</li> </ul>	الباب الثالث : إدارة البيئة
<ul style="list-style-type: none"> <li>● تقوية المشاريع الصغيرة والأفراد خاصة الأعمال النسائية</li> <li>● تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإيجاد فرص عمل منتجة</li> </ul>	الباب الرابع : التنمية الاقتصادية
<ul style="list-style-type: none"> <li>● تحسين وتعزيز اللامركزية وتقوية السلطات المحلية</li> <li>● تشجيع ودعم التشاركية ومشاركة المجتمع المدني</li> <li>● تأكيد شفافية ومحاسبة وكفاءة تنظيم المدن والمدن الكبرى</li> </ul>	الباب الخامس : التنظيم
<ul style="list-style-type: none"> <li>● تعزيز التعاون الدولي والتشاركية</li> </ul>	الباب السادس : التعاون الدولي

## المؤشرات الحضرية



شكل رقم (١) أنواع المؤشرات الحضرية

### ٣-٦ العلاقة بين المرصد المحلية والمرصد الوطنية والدولية

إن نظام شبكة المرصد الحضري العالمي هو عملية مستمرة لبناء نظام معلومات عالمي لدفع عملية القدرات لمساعدة المستويات الوطنية والمحلية على تطبيق أجندة المؤئل وأجندة العمل المحلية للقرن الواحد والعشرين وذلك عن طريق :

- تحسين نظم جمع وإدارة وتحليل وإستخدام معلومات المؤشرات الحضرية في إعداد سياسات التنمية الحضرية بطرق فاعلة بالمستويات المختلفة .
- المساعدة في بناء قدرات المستويات الوطنية والمحلية لجمع وإدارة وإستخدام المعلومات الحضرية في إعداد السياسات بالتركيز على إستخدام المؤشرات وأفضل الممارسات .
- توفير المعلومات ومناهج التحليل لكل الأطراف المتقاسمة لعملية التنمية الحضرية والمتعرضة لمخاطرها بهدف توسيع المشاركة وزيادة كفاءتها وفعاليتها في إتخاذ القرار .
- تبادل المعلومات والخبرات عن طريق إستخدام أحدث تقنية للمعلومات .
- وعلى المرصد الحضرية المحلية الإستفادة من المرصد الحضري العالمي والمرصد الإقليمية والوطنية عن طريق الربط بينها والمشاركة في جميع ملتقياتها وورش عملها ، ومن ثم تعميم الفوائد المنتقاة منها على المرصد الحضري المحلي - شكل رقم (٢) .

### ٤- التجارب العالمية لإنشاء المرصد الحضرية :

عتبر التجارب العالمية في مجال إنشاء المرصد الحضرية حديثة نسبياً لارتباطها بقرار مؤتمر المؤئل الثاني في اسطنبول لعام 1996م، والذي وجه الدعوة لإنشاء عدد من المرصد الحضرية سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي، وقد تفاوتت تلك التجارب في مدى تكاملها واستمرارها في إنتاج المؤشرات الحضرية، ومدى القدرة على وضع آلية فاعلة للاستفادة من المؤشرات في صناعة السياسات ومتابعة تنفيذها وفيما يلي بعض هذه التجارب :

#### ٤-١ التجارب الدولية

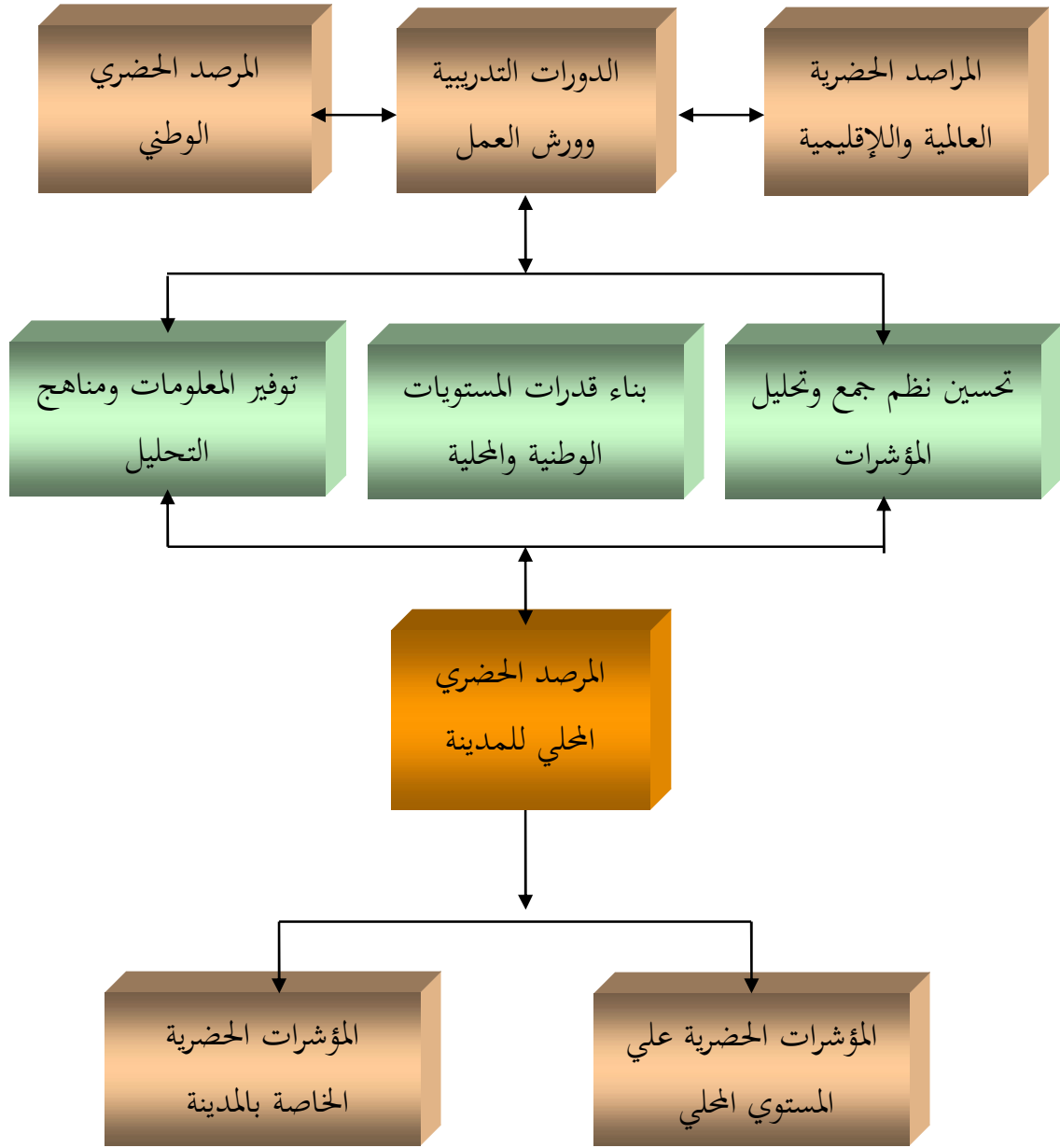
تناولت التجارب الدولية مجموعة من التجارب المتباينة في طبيعتها سواء من حيث مستوى التنمية الحضرية للمدن أو التباين في التوزيع الجغرافي فيما بينها كما يلي :

#### ٤-١-١ تجربة اليابان

يهدف المرصد الحضري لليابان إلى إبراز التفاوت والتباين في الموارد الحضرية خلال ثلاث محاور أساسية وهي البحث والتطوير، التعليم والتدريب، السياسات وبرامج التنمية، وعليه فقد تم تحديد ثلاث وظائف أساسية للمرصد الحضري وهي:

- تطوير آلية التراكم المعلوماتي بما يتضمنه ذلك من جمع وتحليل البيانات ووضعها في شكل حزم، بالإضافة إلى نشر المعلومات.
  - دعم البحوث والموارد التدريبية من خلال تنظيم دورات تدريبية وندوات ومؤتمرات.
  - تسهيل أنشطة التعليم بهدف بناء القدرات البشرية.
- وقد بادر المرصد الحضري الياباني بأنشطة تهدف إلى إلقاء الضوء علي قضايا ومشاكل المناطق الحضرية. تضمن ذلك تعريف التحديات الرئيسية التي تواجه المناطق الحضرية باليابان. كما تم تطوير سلسلة من الأدوات والإستراتيجيات التي يمكن أن تستخدم في تحليل الموقف المحلي وتطوير حلول ابتكاريه علي المستوي المحلي. والمؤشرات الحضرية التي تعامل معها المرصد الحضري الياباني تغطي مجالات ( بناء القدرات - موارد الطاقة - النقل - الحكم المحلي - تقييم الآثار البيئية - الأجندة المحلية للقرن الواحد والعشرين - السياسة الاقتصادية - موارد المياه) .





شكل رقم (٢) العلاقة بين المراصد الحضرية العالمية والمرصد الحضري المحلي

#### ٤-١-٢ تجربة بلغاريا

من أول الدول التي أنشأت لمرصد الحضري في منطقة أوروبا وذلك يرجع إلى الإنجازات الحيوية والخبرة في مجال التنمية المستدامة وقد شاركت 4 مدن في مشروع برنامج المؤشرات الحضرية من بلغاريا هي صوفيا (Sofia) وبراج (Burgas) وفيليكوترونوفو (Veliko Turnovo) وترويان (troyan). وتعد التنمية المستدامة من أهم أهداف كافة الشركاء بالمدينة من الإدارة الحكومية إلى مؤسسات المجتمع المدني وتعتمد المدينة اقتصاديا علي الصناعة بصورة أساسية ، ويقود القطاع التجاري الشركات الخاصة وهناك زيادة في الاتجاه نحو عملية الخصخصة. وقام برنامج المؤشرات الحضرية بدمج حزم المؤشرات المختلفة في المشروع في ستة مجموعات وهي :

- **مؤشرات المسكن:** وتسعى لتأمين حصول المواطن علي مسكن بكافة الأشكال، حيث يقوم توزيع المساكن حسب قوي السوق من العرض والطلب وهذه المساكن موصلة بشبكة الخدمات بكافة أقسامها
- **مؤشرات التنمية الاجتماعية والحد من الفقر:** وضع المجتمع قواعد للتعليم وطريقة الحياة الصحية والتكامل الاجتماعي والأمن لتكون مؤشراً أو معياراً لمرحلة تنمية المجتمع.
- **مؤشرات الإدارة البيئية:** حيث اعتبر وجود وتفعيل التوازن الجغرافي هو مؤشر ومقياس لتنمية المجتمع. وأن مصادر التلوث الرئيسية بالمدينة هي المشروعات الصناعية التي تعتمد علي الطاقة مثل النقل والتدفئة والحافلات، و تبذل المدينة جهوداً من أجل استخدام طاقة نظيفة ولديها برامج معالجة المخلفات الصلبة.
- **مؤشرات التنمية الاقتصادية:** وتقيس لمؤشرات الاقتصادية دخل المدينة والأفراد وعملية الخصخصة والتحول لاقتصاد السوق. أيضاً تم إحراز تقدم في مجال الرعاية الصحية والتعليم ولكن يلاحظ إن مستوى دخل الفرد منخفض ويقترّب من مستوى الإنفاق.
- **مؤشرات الإدارة المحلية:** والذي تقوم علي الشراكة بين بلدية المدينة والقطاع غير الحكومي في تنفيذ المهام والتعاون فبرنامج تنمية المدينة وهدفه الأساسي هو تحقيق أكبر قدر من الشفافية للسلطات المحلية ومشاركة أكبر للمواطنين في عملية صنع القرار.
- **مؤشرات التعاون الدولي:** حيث توجد (8) اتفاقيات ثنائية مع مدن مختلفة لتبادل الخبرات والتخطيط الاستراتيجي والتعرف على المشكلات الرئيسية للمجتمعات.

وتبنى برنامج المؤشرات الحضرية لمدينة فيليكوترونوفو فكرة دعم الأنشطة المستقبلية\_المبادرات العملية وذلك نابع من أن هدف المدينة الأساسي هو ضمان تنمية مستدامة متوازنة بتشجيع الصناعة\_السياحة والتكنولوجي المتقدم بما يضمن التوازن بين التحضر والظروف البيئية من خلال التكامل بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها...الخ. وضم المرصد الحضري للمدينة 20 مؤشراً صالحاً للمقارنة بالإضافة إلى 3 مؤشرات خاصة بالمدينة (السياحة، المباني العشوائية، والمساحات الخضراء).

#### ٤-١-٣ تجربة كولومبو (سيرلانكا)

أنشئ مرصد التنمية المستدامة المحلي لمدينة كولومبو في إطار التعاون الثنائي الأوروبي الآسيوي، ونتج عن رابطة مدن العواصم الثلاث (باريس ومدريد وكولومبو) ويأتي ذلك في إطار أهمية مدينة كولومبو التي أصبحت مركز تجاري ومالي على المستوى الوطني. ونتيجة للجذب الاقتصادي الذي تتمتع به هذه المدينة فقد ارتبطت بالتحضر الغير مخطط، حيث يواجه مجلس بلدية المدينة تحديات حضرية كبيرة. فهو يهدف إلى تقوية الإدارة الحضرية وتخطيط وتنمية القدرات على مدى الأعوام السابقة.

وقد سعى المرصد الحضري لمدينة كولومبو إلي الاستجابة للاحتياجات المحلية ومساعدة مجلس البلدية على إتباع خطط حضرية مفصلة ومدروسة ويسهم في تقييمها، وتكون مشروع المرصد الحضري من المراحل الآتية:

- جمع وتنظيم البيانات الحضرية لمدينة كولومبو
- تحويل البيانات إلى صورة آلية تعالج بالحاسب الآلي
- عمل المسوح الاجتماعية والاقتصادية
- إجراء التشخيص الحضري والتنبؤ
- نشر وتعميم المعلومات الحضرية للتخطيط واتخاذ السياسات التي تلائم ظروف السكان المحليين

وبنى المرصد الحضري لمدينة كولومبو علي إقامة نظام المعلومات الجغرافية GIS المكون من البيانات والخرائط وبشراكه كل من مدينة باريس وخبرتها في تطبيق نظام المعلومات الجغرافي ومدريد وخبرتها في السياسات الاجتماعية الموجهة تجاه التجمعات الحضرية.

#### ٤-٢ التجارب العربية

##### ٤-٢-١ التجربة المصرية

تم تكليف الهيئة العامة للتخطيط العمراني للقيام بإعداد المؤشرات الحضرية الوطنية ومتابعتها كنواة لإنشاء المرصد الحضري الوطني. وقد قامت الهيئة بدراسة منظومة المرصد الحضري الوطني المتفرع من المرصد الإقليمية ثم المرصد المحلية والتي تعمل جميعها تحت مظلة الهيئة. وتم تحديد المهام الأولية للمرصد الحضري الوطني المتمثلة فيما يلي:

- وضع خطة عمل لإنشاء المرصد الحضرية المحلية.
- تدريب الكوادر المحلية ورفع كفاءة العاملين بالمرصد.
- إعداد وتحليل المؤشرات الحضرية ومتابعتها وتطويرها بما يلائم خصوصية المجتمع المصري.
- رصد وقياس كفاءة السياسات التنموية الوطنية والمحلية من خلال المؤشرات الحضرية التي يتم تطويرها لتحقيق هذا الغرض.
- تنظيم دورات ولقاءات تشاوريه مع الشركاء، تنظيم لقاءات دورية (محلية وعربية).
- ربط العمل بين المرصد الحضرية المحلية مع كل من المرصد الحضرية الإقليمية والمرصد الوطني، وكذلك ربط المرصد الحضري الوطني بالمرصد الحضري العالمي.
- إعداد التقارير والنشرات الدورية.

وقد قام المرصد الحضري الوطني بعقد مجموعة من الدورات التدريبية وشارك في مجموعة أخرى، كما قام بإعداد وتطوير المؤشرات وتبادل الخبرات عن طريق إعداد وتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية بالتعاون مع المرصد الحضرية المحلية في كل من مدينة طنطا ومدينة الإسماعيلية، وكذلك تبادل الخبرات الدولية علي المستوى العربي والعالمي.

ولعل من أهم المشكلات التي واجهت إعداد المؤشرات الحضرية هو عدم توفر البيانات بصورة تفصيلية، وعدم وجود منهجية للربط بين المصادر المتعددة للبيانات، بالإضافة إلى عدم ملائمة بعض المؤشرات العالمية للظروف الاجتماعية بالمنطقة العربية. وقد قام المرصد الحضري الوطني بوضع إطار لإنتاج المؤشرات الحضرية يتمثل في الاعتماد على التعدادات العامة للسكان والإسكان، واستخدام أسلوب المسوح الميدانية لتجميع البيانات الأساسية، وكذلك استنتاج وتقدير بعض المؤشرات بالاعتماد علي مؤشرات أخرى.

وقد تقدم المرصد الوطني المصري بتقديم تقرير المؤشرات الحضرية علي المستوى الوطني لمؤتمر (اسطنبول +5 لعام 2001م) والذي تضمن المؤشرات العامة (الخلفية الوطنية)، ومؤشرات الأوضاع الحضرية والتي تم تصنيفها إلى عدة محاور تتعلق بالماوى والتنمية الاجتماعية واستئصال الفقر وكذلك الإدارة البيئية والتنمية الاقتصادية والإدارة المحلية والتعاون

الدولي. وقد تضمن التقرير المؤشرات الحضرية لكل من المرصد المحلي بمدينة طنطا ومدينة الإسماعيلية.

#### ٤-٢-٢ التجربة الأردنية

بدأت الأردن ممثلة في المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري بتطبيق برنامج المؤشرات الإسكانية لاستعماله في مراقبة ورصد قطاع الإسكان ولتنفيذ توصيات الاستراتيجية الوطنية للإسكان منذ عام 1988. وقد أنتجت المؤسسة تلك المؤشرات ابتداء من عام 1993م لمدينة عمان وركزت علي 10 مؤشرات إسكانية رئيسية تقيس التغيرات الأساسية في مجال العرض والطلب والتمويل للمساكن. وقد تم تحديث قيم هذه المؤشرات عام 1995 كجزء من قائمة المؤشرات الحضرية والإسكانية التي أعدتها المؤسسة وشاركت بها في مؤتمر المونل الثاني الذي عقد في اسطنبول بتركيا عام 1996م. وتسعى المؤسسة العامة للإسكان لتعميم برنامج المؤشرات الحضرية والإسكانية ليصبح برنامجاً وطنياً تشارك به كافة الجهات المعنية واستخدامه كأداة لبناء قاعدة بيانات المدن ولتقييم أداء قطاعات التنمية المختلفة بها.

وتم اختيار وتحديد المؤشرات الحضرية علي أساس (الأهمية، الشمولية، الأولوية، سهولة الفهم، اقتصادية التكلفة، القابلية للقياس، الحساسية لتغير الظروف، عدم الغموض، وأخيراً الاستقلالية للمؤشرات في قياس الظواهر). كما حدد المرصد الفئات المستخدمة للمؤشرات من سكان المدن ومنتجي الخدمات والجهات المعنية بخدمات البنية التحتية والحكومات المحلية وإدارات المدن والقطاع الخاص والمؤسسات التمويلية والمنظمات غير الحكومية (المجتمع المدني).

وقد اعتمدت التجربة الأردنية على المشاورات والاجتماعات مع الخبراء في بناء نظام المؤشرات الأردنية حيث تم دمج نظام مؤشرات الإسكان بالمؤشرات الحضرية واختزلت القائمة من 150 مؤشراً إلى 46 مؤشراً وقسمت إلى ثلاثة أقسام رئيسية، حيث تمثل مؤشرات البيانات الأساسية 9 مؤشرات، والمؤشرات الحضرية تمثل 27 مؤشراً، ومؤشرات الإسكان تمثل 10 مؤشرات، واعتبرت هذه المجموعة الأخيرة مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات للمقارنة بين المدن.

ومن أهم الصعوبات المتعلقة بالمؤشرات الإسكانية التي واجهت التجربة الأردنية جمع المعلومات المتعلقة بالمساكن غير المرخصة، صعوبة حساب المؤشرات المتعلقة بالتغير في قيمة الأراضي السكنية، توفر بعض البيانات على المستوى الوطني وعدم توفرها علي مستوى مدينة عمان، وعدم وجود بعض البيانات وفق التعريف المحدد للمؤشرات المطلوبة.

#### ٤-٢-٣ التجربة البحرينية

تم توقيع وثيقة مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشروع إنشاء المرصد الحضري لمدينة المنامة تحت اسم برنامج المؤشرات الحضرية البحريني BUIP في نوفمبر 1999م. والهدف الرئيسي للتنمية والذي يقوم عليه برنامج المؤشرات الحضرية في التجربة البحرينية هو توسيع قاعدة المعلومات لتنمية السياسات المساعدة في اتخاذ القرار من أجل تحسين أحوال المعيشة لسكان الحضر بالمملكة بالإضافة إلى مجموعة الأهداف الآتية:

- تعريف واختيار المؤشرات الحضرية الأساسية لقياس الأداء والتقدم في القطاع الحضري.
- تطوير القدرات البشرية لأصحاب المصلحة الرئيسيين في البحرين.
- وضع إطار مؤسسي لبرنامج المؤشرات الحضرية بمملكة البحرين.

وقد تبلور دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول دعم جهودات حكومة البحرين لتحقيق هذه الأهداف في الماضي والحاضر بعدد من الأنشطة التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة ببرنامج المؤشرات الحضرية، وقد تضمن الهيكل المؤسسي لبرنامج المؤشرات الحضرية بمملكة البحرين عدد من الإدارات الحكومية ذات الصلة بقضية التنمية الحضرية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية



والعمرانية والبيئية والقائمة على صناعة القرار ومتابعة تنفيذه، حيث تضمن الهيكل المؤسسي الوزارات التالية:

- وزارة الإسكان والبلديات والبيئة
- وزارة الصحة
- وزارة التعليم ومؤسسة الإحصاءات العامة
- وزارة الأعمال والزراعة
- محافظة العاصمة والتي تتبع وزارة الداخلية
- مركز البحرين للبحوث والدراسات.

لعل من أهم الإشكاليات التي واجهت المرصد الحضري البحرين هي كيفية قياس التطور الحضري والاجتماعي والثقافي للمجتمع البحريني. ومن هنا أتت أهمية المعلومات والبيانات الإحصائية وضرورة وضع آلية للتحديث المستمر لتساعد صانعي القرار في رؤية الواقع ورسم سياسات المستقبل ومتابعة التنفيذ لها.

وقد حدد المرصد الحضري البحريني فئات المستفيدين من برنامج المؤشرات الحضرية وهم المواطنون وخاصة سكان المناطق الحضرية والفئات المتوسطة والفقيرة. بالإضافة إلي المستفيدين بصورة مباشرة من برنامج المؤشرات أصحاب المصلحة والمشاركين في إنشائه من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

#### ٥- متطلبات إنشاء وتشغيل المرصد الحضرية :

يمكن وضع تصور كامل عن متطلبات إنشاء المرصد الحضري ويشمل ذلك إجراء الآتي :

#### ٥-١ تحديد الجهات المشاركة ومصادر المعلومات

يتضح من مهام المرصد الحضرية أنها لا تشمل جمع المعلومات الخام التي ستستخدم في إعداد وحساب المؤشرات الحضرية ، بل تطلبها من وحداتها الأم بالمؤسسات الحكومية والقطاعات والمؤسسات غير الحكومية من القطاع الخاص والمجتمع المدني . ويهم المرصد الحضري عملية تأمين هذه المعلومات وإنسيابها بشكل دوري . فالمرصد يقوم بتحديد المعلومات المطلوبة لحساب وإعداد المؤشرات ويضعها في إستمارة مقسمة حسب القطاعات ومصادر المعلومات . ومشاركة مختلف الجهات وفئات المجتمع في صناعة مادة المرصد الحضري هو المبدأ الأساسي لإنشاء وتشغيل المرصد وتنفيذ سياساته- شكل رقم (٤) - وهناك عدة أشكال لهذه المشاركة منها:

- مشاركة الإدارات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات الخيرية) في مجلس المرصد الحضري
- المشاركة في تحديد الأوضاع الحضرية والقضايا ذات الأولوية في التنمية.
- المشاركة في اختيار حزمة مؤشرات تقي بخصوصية المجتمع المحلي إضافة لمناقشة مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات الحضرية التي تعهدت الأسرة الدولية بجمعها على كل المستويات.
- المشاركة في تطوير واستخدام المؤشرات الحضرية المناسبة وتطوير آليات للمتابعة والتقييم لسياسات التنمية العمرانية.
- المشاركة في إعداد وتنفيذ المسوح الميدانية من أجل تحقيق هدف بناء القدرات على توليد المعلومات وإدارتها وتحليلها ونشرها بطرق منتظمة ومتناغمة.
- إعداد ندوات بالتعاون مع الجمعيات الخيرية الأهلية والقطاع الخاص على فترات (مرة كل عام) من أجل إجراء مشاورات واسعة تتضمن مراجعة خطة عمل إنشاء المرصد الحضري .

#### ٥-٢ آلية عمل المرصد الحضري

يعتبر استخدام المؤشرات نقطة إرتكاز إعداد سياسة وخطط التنمية الحضرية والتي تحتاج إلى تكوين مجموعات عمل من الجهات ذات الصلة بالتنمية الحضرية . وبناء على مراجعة سياسات التنمية الحضرية للمدن في إطار مستجدات خطط التنمية الشاملة سيقوم المرصد الحضري بتشكيل مجموعات العمل لوضع إطار المؤشرات الحضرية وترتيب الأولويات التنموية وتبني مناهج وآليات العمل المؤثرة لمجابهة قضايا التنمية الحضرية . ولمجموعات عمل المؤشرات إستشارة وإشراك مجموعات الخبرة في المجال المحدد ، وتمثل مجموعات العمل هذه آلية رئيسية لعمل المرصد الحضري - شكل رقم (٥) .

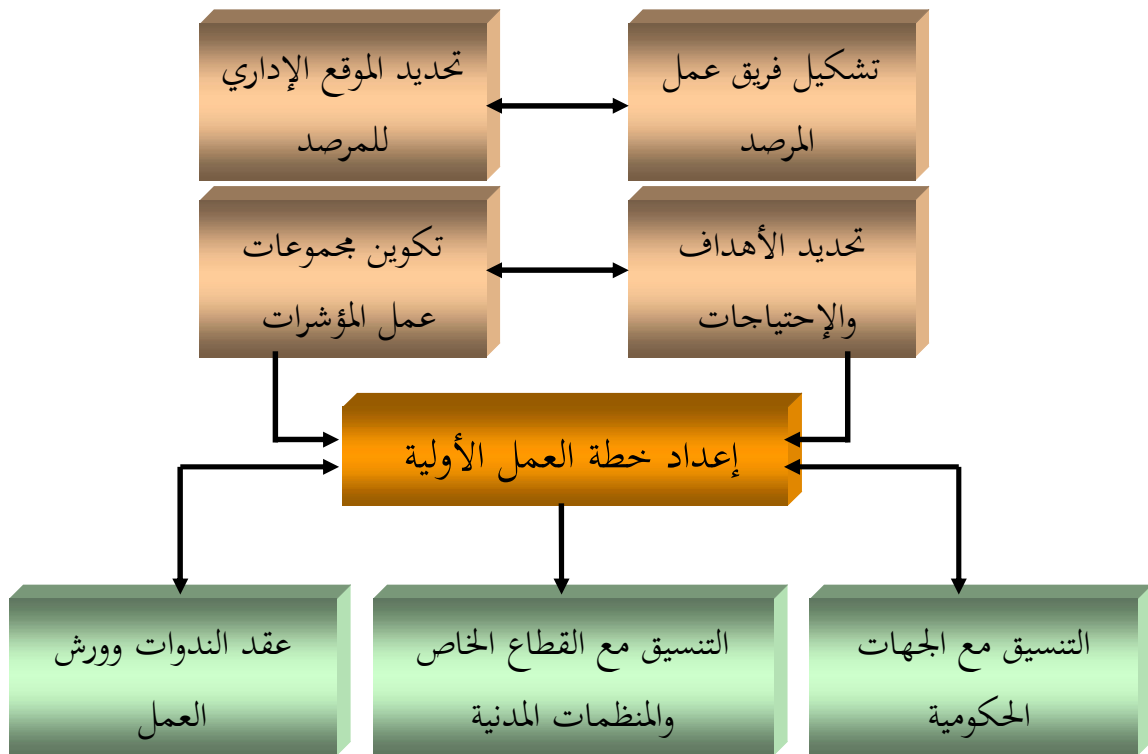
### ٣-٥ البناء المؤسسي للمرصد الحضري

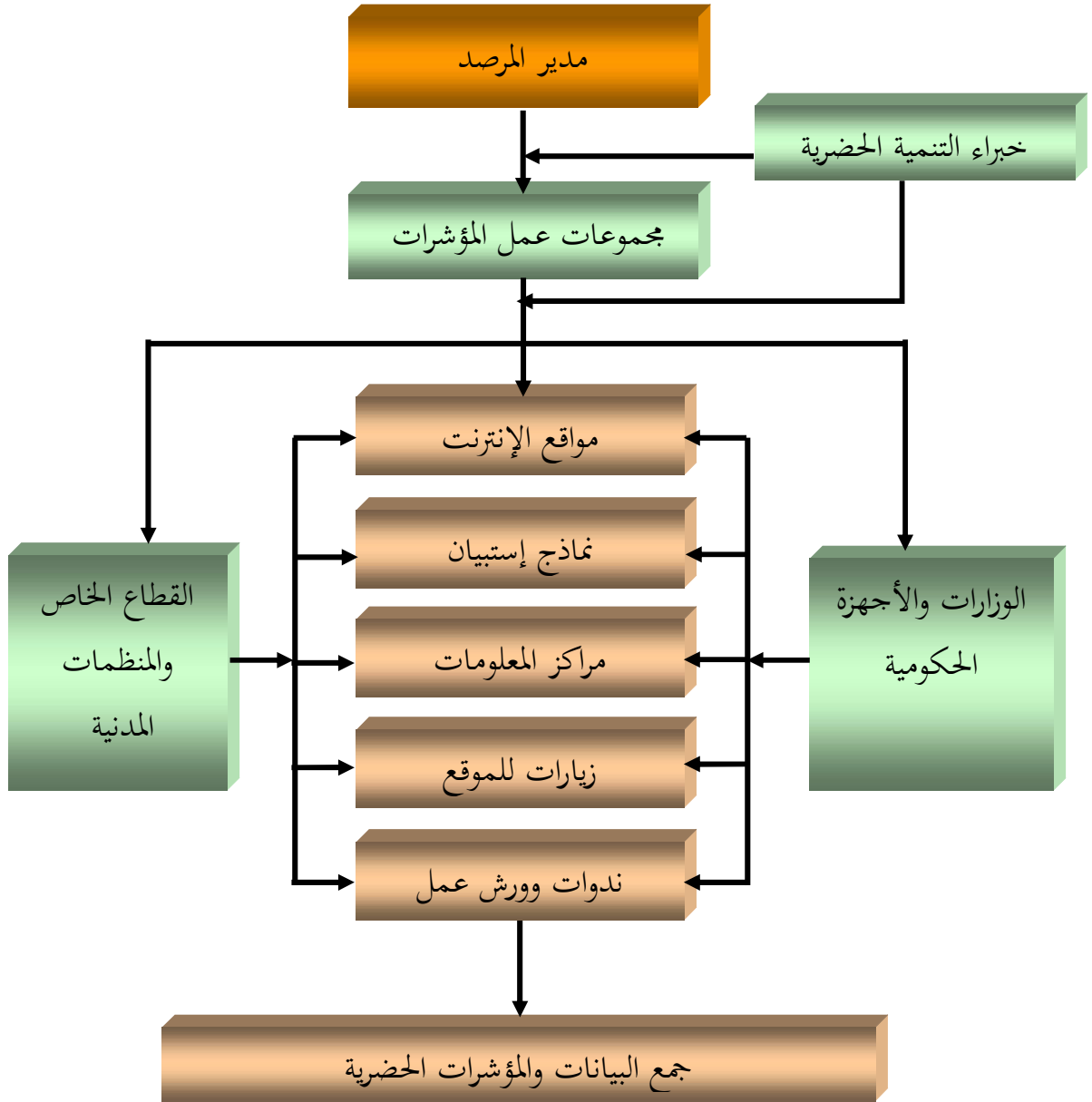
يتكون البناء المؤسسي للمرصد من مجموعة من الأجهزة التي تشكل فيما بينها هيكل المرصد الحضري، وتمثل هذه الأجهزة في وجود مركز المرصد وسيكون له مقر بالهيكل الإداري للمدينة ( مركز معلومات صنع السياسات) ، ومجلس المرصد الذي يتشكل أعضاؤه من رؤساء ومديري الإدارات المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص ( ويهتم بالقضايا والمواضيع ذات الأهمية) ، كما يمكن أن تتشكل لجنة تنفيذية للمرصد ( جهاز استشاري لمجلس المرصد) ، ويتم تحديد أعضاء ومهام ودور كل جهاز بالتنسيق مع الجهة الإدارية .

### ٤-٥ تعزيز القدرات المحلية

تقوم منهجية تعزيز القدرات المحلية، كما جاء بوثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على العمل في إطار المخرجات والأنشطة التالية:

- التحليل وإعداد التقارير لتطوير السياسات التنموية والحضرية وذلك بمراجعة قائمة المؤشرات وتقديم المرنديات الفنية حيال شمولية القائمة وكفاية عمليات جمع البيانات، وحساب معدلات المؤشرات واقتراح التدابير اللازمة لتحسين نظام المؤشرات .
- تقديم التدريب الفني من خلال تقديم تدريب على رأس العمل للعاملين الذين سيتم اختيارهم. وسيكون التدريب على شكل تقديم مواد علمية والمشاركة في التخطيط والمراجعة وصياغة التقارير الفنية.
- ترتيب زيارات ميدانية إلى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في نيروبي أو المرصد الحضرية الأخرى الوطنية والإقليمية متى توافرت الإمكانيات المالية .
- تطوير عملية المراجعة للمؤشرات الأساسية والثانوية والتعرف على مستوى صلتها بالواقع. واقتراح التدابير اللازمة لتحسين نظام المؤشرات وخاصة فيما يتعلق بجمع البيانات الاجتماعية الاقتصادية على المستوى المحلي.





شكل رقم (٥) آلية جمع البيانات والمؤشرات الحضرية

## ٦- منهجية إختيار المؤشرات الحضرية

تتكون منهجية إختيار مؤشرات الرصد الحضري من تسع مراحل تبدأ من تحديد الأهداف إلی إختيار أداء المؤشرات ، وتتضمن تلك المنهجية عدة مراحل مرجعية تفيد في إعادة صياغة المدخلات هدف إختيار أفضل المؤشرات- شكل رقم (٦) - وهي :

**المرحلة الأولى:** تحديد الأهداف التنموية: والتي من الممكن أن تكون محددة سلفا في الخطط التنموية على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي. وقد أوضحت بعض الممارسات أن استشارة شركاء التنمية في القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تحديد الأهداف المستقبلية للتنمية تكون أكثر تأثيراً وفاعلية عند وضع السياسات.

**المرحلة الثانية:** تحديد المستهدفين من مستخدمي البيانات والمؤشرات: حيث لكل مجموعة من المستخدمين أهداف مختلفة، فعلى سبيل المثال محليي البيانات المحترفين والعلماء يأتي اهتمامهم بـ إانات الخام والمؤشرات ذات التفاصيل الدقيقة التي تساعدهم علي تنفيذ ما يرون من تحليلات. هذا على عكس صانعي السياسات حيث يكون اهتمامهم بمؤشرات توضح وتلخص الوضع الراهن وتحدد السلبيات والإيجابيات وتسهل عملية حديد أهداف السياسات ومعايير التقييم. في حين يكمن اهتمام المجتمع المدني في مؤشرات سهلة الفهم تتعلق بموضوعات تستحوذ علي اهتماماتهم. وفيما يلي عرض للفئات المستخدمة للمؤشرات.

– **السكان:** تعامل السكان عادة مع المؤشرات من خلال وسائل الإعلام حيث يرونها كمقياس لمدى تقدم المجتمع ولمدى النجاح في تحقيق السياسات الحكومية. ويستعمل السكان هذه المؤشرات كدليل في الانتخابات وفي إختيارهم للهيئات والأنشطة التي سوف يدعمونها وفي اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والصحة والتعليم وغيرها من المجالات.

– **الحكومات:** تمثل المؤشرات أداة لاغني عنها للحكومات وهيئاتها وذلك في مجال وضع أهداف التنمية الحضرية الوطنية وتطوير السياسات الاستراتيجية، وفي قياس مدى التقدم في تحقيق تلك الأهداف. كذلك تستخدم المؤشرات في وضع وصياغة الاستراتيجيات القطاعية على المستوى الوطني. كما تساعد لمؤشرات في تحديد المشاكل الحضرية ذات الأولوية التي يتوجب التصدي لها وفي تحديد مستويات الاستثمار التي يجب أن تتحقق بما يتفق مع أهداف التنمية الحضرية. كما يتيح جمع المؤشرات بصورة منتظمة للحكومات المحلية والمركزية القدرة على رصد أداء القطاع الحضري بشكل عام، والمصاعب التي يجب العمل للتغلب عليها ومدى تأثير التغيير في السياسات علي الأوضاع الحضرية. كما أنها تتيح المجال للمقارنة بين المدن، داخل البلد الواحد، في المجالات المتشابهة.

– **إدارة المدن:** يتم استعمال المؤشرات من قبل القائمين علي إدارة المدن والهيئات المحلية في وضع الأولويات للاحتياجات والإجراءات المطلوبة بما يتفق مع الأهداف الحضرية أو الخطط الاستراتيجية، كذلك مراقبة ورصد قرارات الإنفاق الرئيسية وذلك لضمان تحقيق الأهداف المرغوبة والوصول إلى الفئات المستهدفة والتحقق من عدم حصول أي تأثيرات جانبية غير مرغوبة لعمليات التنمية.

– **القطاع الخاص:** يتخذ القطاع الخاص ممثلاً بالمستثمرين العديد من القرارات المتعلقة بتنمية المدينة والأنشطة الاقتصادية بها، معظم هذه القرارات تبني بعد إجراء تحريات وعمليات تحليل للسوق. لذا يحتاج القطاع الخاص لأغراض الاستثمار إلى معلومات محدثة عن الظروف الاقتصادية في المدن وعن أداء الحكومات وعن الاختلاف بين العرض والطلب وعن متطلبات الاستهلاك لدى المواطنين.



– **مؤسسات المجتمع المدني:** تشكل مؤسسات المجتمع المدني شريكا مهما في برنامج المؤشرات وذلك لمساهمتها في جمع المؤشرات أو المساعدة في ذلك وفي تحديد المؤشرات ذات الأولوية. وكذلك تساهم مؤسسات المجتمع المدني في تطوير المؤشرات واستعمالها في أنشطتها الذاتية. وتستطيع مؤسسات المجتمع المدني من خلال لك المؤشرات مراقبة أداء الحكومة والتأكد من تحقيق السياسات لأهدافها ووصولها إلي الفئات المستهدفة.

– **الوكالات الدولية ووكالات المعونة الخارجية:** تستعمل الوكالات الدولية ووكالات المعونة الخارجية المؤشرات كأداة رئيسية في قياس مدى نجاح البرامج والمشاريع وفي قياس أداء الجهات المنفذة لها وفي تقييم أهمية وأثر المبادرات الجديدة. كذلك تستعمل هذه المؤشرات في تحديد المناطق والقطاعات الأكثر حاجة للمعونة وفي تحديد أيها أكثر نجاحا في الاستفادة من المعونات المقدمة.

**المرحلة الثالثة:** **تحديد واختيار الإطار النظري للمؤشرات:** ويهدف هذا الإطار إلى تنظيم المعلومات

المتاحة وتحديد الفجوة المعلوماتية، كما يساعد في فهم العلاقات الدائرية بين مكونات التنمية. كذلك يساهم في تحديد مؤشرات التنمية. ولعل من أفضل الأطر التحليلية التي استخدمت لتحديد وتطوير وفهم المؤشرات، هي التي استخدمت نموذج (القوة الدافعة Driving Force – الوضع الراهن State – الاستجابة Response). وعلي الرغم من انه لا يعتبر النموذج الأمثل، إلا أنه يصلح كإطار لتحديد وتطوير مؤشرات الرصد الحضري حيث يتفاعل هذا النموذج مع مهام الرصد الحضري من تحديد مشاكل المدن والمساهمة في إعداد السياسات والبرامج وكذلك في قياس مدى نجاح تلك السياسات باستخدام مؤشرات الأداء. ويتكون هذا النموذج من أربع حزم من المؤشرات هي:

– **مؤشرات دافعة:** تتعلق بالأنشطة الإنسانية وعلاقتها التبادلية مع الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية.

– **مؤشرات الوضع الراهن:** تقيس الحالة الكمية والنوعية للتنمية الحضرية.

– **مؤشرات الاستجابة:** تتعلق بالسياسات والبرامج وآليات تغيير وتطوير الوضع الحالي مثل التغيير في القوانين والمقاييس الاقتصادية.

– **مؤشرات الأداء:** وهي مؤشرات لقياس مدى فعالية السياسات والبرامج المختلفة في معالجة النواحي السلبية للتنمية الحضرية.

**المرحلة الرابعة:** **تحديد معايير اختيار المؤشرات:** هناك عدة معايير لاختيار مجموعة المؤشرات التي

تحقق الأهداف المطلوبة ومن أهم هذه المعايير ما يلي:

– **الأهمية:** يجب أن يكون المؤشر ذو علاقة مباشرة بالسياسات الحضرية أو السكانية الحالية أو المقترحة ويجب أن يقيس النتائج مباشرة.

– **الشمولية:** يجب أن يكون المؤشر قادر علي تقديم صورة عامة للوضع الراهن للمدينة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية... الخ باستعمال مصادر المعلومات المتوفرة وبحيث أن تكون مفهومة من قبل المواطنين.

– **الأولوية:** يجب إعطاء الأولوية للمؤشرات الأساسية والتي يمكن حسابها باستخدام البيانات المتوفرة، تليها المؤشرات الأقل أهمية .

– **سهولة الفهم:** أن يكون اختيار المؤشر سهل الفهم لأغلب المواطنين والذي لا يتطلب فهمة وجود خبرة ومعرفة سابقة.

– **اقتصادي الكلفة:** يجب أن يكون المؤشر قابل للجمع بصورة فعالة من حيث الكلفة وعلي فترات منتظمة تعكس المعدلات التي يتوقع أن يتغير بها .

- القابلية للقياس: يجب أن يكون المؤشر قابل لإظهار مقدار وحجم المشاكل.
- الحساسية: يجب أن يكون المؤشر ذو حساسية للمتغيرات، فيتغير بتغير الظروف على أن لا يكون قليل الحساسية .
- الوضوح: يجب أن يكون المؤشر ذو تعريف واضح وذو أهداف محددة.
- الاستقلالية: يجب أن لا يعتمد المؤشر على مؤشرات أخرى لقياس قضية واحدة.

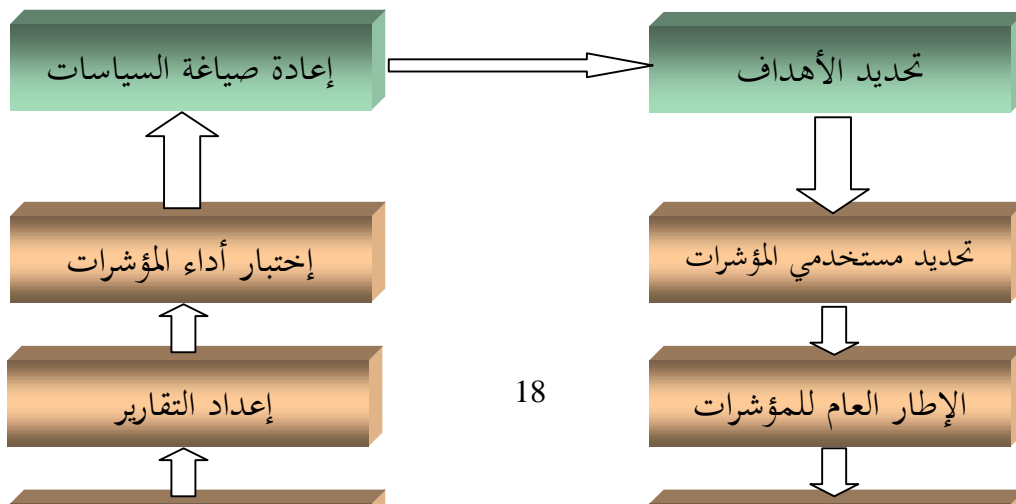
**المرحلة الخامسة: تحديد حزمة من المؤشرات المحتملة:** هنا يمكن الاعتماد على المؤشرات الدولية والمؤشرات المستخدمة في المراسد الأخرى المحلية أو الدولية. وفي هذه المرحلة يمكن الاعتماد على الخبراء المتخصصين في دعم مجموعة الشركاء في تحديد مؤشرات الرصد الحضري.

**المرحلة السادسة: التفاعل والتشاور مع شركاء التنمية:** من أجل الوصول إلي أكثر المؤشرات تعبيراً عن القضايا المحلية ذات الاهتمام. كذلك وصولاً إلى أكثر المؤشرات فهماً لدى كافة الشركاء. ومن الآليات الفعالة في هذا المجال ورش عمل أو في شكل استمارات استبيان

**المرحلة السابعة: تحديد مجموعات أو حزم المؤشرات:** استناداً إلى الإطار العام للمؤشرات ومخرجات ورش العمل التشاورية مع الشركاء، وبمراعاة معايير اختيار المؤشرات للوصول إلى مجموعات من المؤشرات تفي باحتياجات الإطار العام للمؤشرات ويتوفر بها معايير اختيار المؤشرات. ففي هذه المرحلة يمكن الرجوع مرة أخرى إلى التشاور مع الشركاء من أجل الوصول إلي أنسب وأفضل المؤشرات لاتخاذ القرار حول مجموعة المؤشرات المناسبة.

**المرحلة الثامنة: إعداد تقرير المؤشرات:** في هذه المرحلة يتم إعداد تقرير المؤشرات وعرضه على المستخدمين من متخذي القرار وصانعي السياسات بالإضافة إلي مستخدمي المؤشرات من الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتهدف هذه الخطوة إلى الوصول إلى مجموعة من المؤشرات متفق عليها من قبل كافة الشركاء وبالتالي تساعد تلك العملية في تفعيل ما يستخلص من تلك المؤشرات في المستقبل عند البدء في تجميع البيانات.

**المرحلة التاسعة: قياس مستوى أداء المؤشرات:** تهدف هذه المرحلة إلى تحديد ما إذا كانت المؤشرات تعمل بكفاءة في قياس ما هو مستهدف. حيث تم قياس أداء المؤشرات وفقاً لإمكانية تحديث البيانات، بحيث أن فترة تحديث البيانات تختلف حسب طبيعة البيان. لذا فإن تحديد مستوى أداء المؤشرات لا يمكن أن يتم على فترات متساوية.



#### ٧- المؤشرات الحضرية العالمية

بناءً على أجندة المؤئل والقرار رقم (٦/١٥ و ١/١٧) للجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أعد مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية نظاماً للمؤشرات يحتوي على حزمة بها (٢٣) مؤشراً رئيسياً كمياً، وأضيف إليها تسعة مؤشرات نوعية لتشكل حزمة بها (٣٢) مؤشراً. وتعتبر تلك الحزمة الحد الأدنى المطلوب لإعداد تقرير المأوي والتنمية الحضرية من قبل الأمم المتحدة لكل دولة أو إقليم أو مدينة وكذلك لأعداد التقرير العالمي. وفي مؤتمر استنبول لعام ١٩٩٦م تم تطوير حزمة المؤشرات الأساسية لتضم (٤٦) مؤشراً تم تصنيفها كما يلي:

- تسعة مؤشرات تضم البيانات الأساسية

- سبعة وعشرون مؤشراً حضرياً رئيسياً
- عشرة مؤشرات إسكانية رئيسية

ثم تطورت تلك الحزمة لتضم (٥١) مؤشراً في عام ١٩٩٨م وذلك لإمكانية حساب دليل تنمية المدينة وقياس مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. ضمت مجموعة المؤشرات الواحد والخمسون ثمانين نماذج في ثلاث مجموعات رئيسية هي كما يلي:

#### أولاً: مجموعة البيانات الأساسية

وهي مجموعة البيانات السكانية والاقتصادية الرئيسية الضرورية لحساب المؤشرات الرئيسية الأخرى وتضم المؤشرات التالية:

- استعمالات الأراضي (كيلومتر مربع)
- إجمالي عدد السكان (حسب الجنس) والكثافة السكانية
- معدل نمو سكان الحضر
- معدل الأسر التي تعولها امرأة
- متوسط حجم الأسرة
- معدل تكوين الأسر الجديدة
- متوسط توزيع دخل الأسرة
- تصنيف نوع حيازة المسكن
- نصيب الفرد من الناتج المحلي
- إجمالي الحيازة

#### ثانياً: مجموعة المؤشرات الحضرية

وتضم مؤشرات التنمية الحضرية خمسة مجموعات رئيسية وهي مجموعة التنمية الاقتصادية الاجتماعية، مجموعة شبكات البنية التحتية، مجموعة النقل، مجموعة إدارة البيئة، وأخيراً مجموعة أجهزة الحكم المحلي وهي :

- **التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** تتناول هذه المجموعة مؤشرات الفقر وإنتاجية المدن والعمالة والصحة والتعليم والاستثمار والتماكك الاجتماعي وتضم المؤشرات التالية:
  - نسبة الأسر الفقيرة
  - نسبة العمالة غير الرسمية
  - معدل عدد الأسرة في المستشفيات
  - معدل الوفيات بين الأطفال
  - معدل توقع الحياة عند الميلاد
  - معدل الأمية
  - معدل الالتحاق بالتعليم قبل الجامعي
  - متوسط كثافة الفصول بالتعليم قبل الجامعي
  - معدل الجريمة

#### • الهياكل الأساسية (شبكات البنية التحتية): يعالج خدمات شبكات البنية التحتية بما في ذلك

المياه والصرف الصحي والكهرباء والهاتف ويضم المؤشرات التالية:

- مستوى توصيل المنزل بشبكات البنية التحتية.
- سهولة الحصول على المياه النقية.
- متوسط استهلاك الفرد من المياه النقية.
- السعر الوسيط للمياه.

- الإنفاق على البنية التحتية.

● **النقل والطرق:** وتتناول تلك المجموعة شؤون النقل والطرق ويضم المؤشرات التالية:

- وسائل الانتقال للعمل
- متوسط زمن الرحلة إلى العمل
- متوسط الإنفاق السنوي على بناء الطرق للفرد
- معدل ملكية السيارات
- أطوال الطرق بالكيلومترات

● **الإدارة البيئية:** يتناول قضايا المحافظة على البيئة وقياس نوعية الهواء والمياه والنفايات الصلبة والموارد والكوارث ويضم المؤشرات التالية:

- نسبة المياه المعالجة
- إنتاج النفايات الصلبة
- أساليب التخلص من النفايات الصلبة
- الجمع المنتظم للنفايات الصلبة
- معدل هدم المباني

● **أجهزة الحكم المحلي:** تتناول هذه المجموعة إيرادات أجهزة الحكم المحلي والنفقات الرأسمالية والموظفين والأجور ويضم المؤشرات التالية:

- نصيب الفرد من الدخل المحلي
- نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري المحلي
- نسبة خدمة الديون إلى الإنفاق الإجمالي
- عدد الموظفين في أجهزة الحكم المحلي
- معدل الأجور والرواتب
- نسبة الإنفاق على تعاقدات المحليات
- الجمعيات الخيرية غير الحكومية
- المستوى الحكومي لتقديم الخدمات
- التحكم من قبل المستويات الحكومية

**ثالثاً: المؤشرات الإسكانية**

وتضم هذه المؤشرات مجموعتين أساسيتين وهما المجموعة الأولى تعكس خصائص سوق الإسكان والمجموعة الثانية تعكس مدة توفر الإسكان في مجتمع المدينة.

● **الإسكان الملائم وكلفته المحلية:** يتناول المقدره على تحمل كلفة الإسكان وحالة المخزون السكني ويضم المؤشرات التالية:

- نسبة سعر الإسكان إلى الدخل.
- نسبة قيمة الإيجار إلى قيمة الدخل.
- نصيب الفرد من مساحة المسكن.
- المباني الثابتة.
- الإسكان الرسمي (المساكن التي تستوفي الشروط الرسمية).

● **توفير الإسكان:** يتناول توفير المساكن بما في ذلك تطوير الأراضي والتمويل والتشييد والاستثمار في مجال الإسكان ويضم المؤشرات التالية:



- معدل سعر الأرض للدخل
- معدل إنشاء المنازل
- نسبة المساكن الحاصلة على قروض عقارية

## ٨- النتائج والتوصيات

- من الدراسة التحليلية للتجارب العربية والعالمية في مجال إنشاء المراصد الحضرية يتضح حداثة التجربة ككل حيث يقل عمرها عن عشرة أعوام، بالإضافة لعدم الوضوح الكامل للمفاهيم وآليات التنفيذ لدى بعض المراصد، ومن الملاحظ أن معظم المراصد لم تلتزم بشكل كامل بالمؤشرات الأساسية (51 مؤشر) نظراً لصعوبة الحصول على البيانات المطلوبة أو لعدم القناعة بأهمية المؤشر ووفاءه بالاحتياجات المحلية .
- من أهم المشكلات التي من الممكن أن تواجه إعداد المؤشرات الحضرية هي عدم توفر البيانات، وعدم وجود منهجية للربط بين المصادر المتعددة للبيانات. ويمكن الوقوف على أهم العوامل التي تعيق إنشاء المراصد الحضرية في عدم تخصيص ميزانية سنوية مستقلة لإنشاء وتشغيل المراصد الحضرية والتحول الدائم للجهات المستضيفة للمراصد الحضرية، ضعف البنية التحتية لصناعة المعلومات، وعدم تخصيص إدارة خاصة تقوم بأعمال المرصد .
- تعد فكرة تأسيس وإنشاء مراصد حضرية في الدول ومدنها المختلفة فكرة هامة جداً بغرض إعداد مؤشرات حضرية عن التنمية المستدامة لتستخدم كمعايير علمية للتخطيط والتنمية وفي تحديث المخططات الاستراتيجية والإقليمية والهيكلية والمحلية ، وفي إعداد مخططات تنموية جديدة . وإن نجاح المرصد الحضري يعتمد على توفر الإمكانيات والمعلومات والكفاءات من القادرين على التخطيط السليم وتأسيس قواعد معلومات لتحويل البيانات وإعداد التطبيقات التي تساعد علي اتخاذ القرارات التخطيطية لرسم سياسات التنمية الحضرية المستقبلية .
- يجب أن تتركز الخطة العامة لإنشاء المرصد الحضري على تنسيق الأدوار بين الشركاء المنوط بهم القيام بالأعمال الفنية لإنشاء المرصد في كل من الوزارات والهيئات والمديريات والجهات المختصة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد العربي لإنماء المدن ومنظمة المدن العربية ، بالإضافة الي القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني .
- هت فكرة المرصد الحضري كأحد آليات التعرف على مشكلات المدن والأقاليم والتي أفرزها مؤتمر الأرض في عام 1992م وما تلاها من توصيات لمؤتمر اسطنبول 1996م ومؤتمر اسطنبول +5 في عام 2001م، لمناشدة الأسرة الدولية بإنتاج مجموعة المؤشرات العالمية.
- شارت توصيات المؤتمرات الدولية على أهمية الدعم السياسي كأهم ركائز نجاح فكرة تطبيق مرصد الحضري، حيث أن القناعة السياسية ستولد القوى الدافعة لدى كل من مجلس المرصد واللجنة التنفيذية وشبكة المرصد الحضري.
- يعد بشكل عام اتباع المناهج العلمية في التعرف إلى مكامن القوة والضعف لدى المجتمعات المدنية هي الضمان الوحيد لرسم خطة مستقبلية تتمتع بالفاعلية والاستمرارية، وبالتالي فقد جاءت المراصد الحضرية كألية فاعلة لتطبيق الفكر العلمي في تخطيط المستقبل.
- ترجع أهمية المرصد الحضري في قدرته وحساسيته لرصد مكامن القوة والضعف بالمجتمع وتحديد سياسات التنمية الحضرية ومتابعة تنفيذها من خلال مجموعة المؤشرات الحضرية التي يتم رصدها.
- تعد دقة وتوافر البيانات بشكل دائم من أهم عناصر نجاح إنتاج مؤشرات حضرية فعالة قادرة على التعبير عن واقع المجتمع ومتابعة رصد التغيرات الناتجة عن تنفيذ السياسات العمرانية والبيئية.

- يعتمد المرصد الحضري في آلية عمله على مشاركة جميع أطراف مجتمع ممثلة في إدارات الحكم المحلي بالمجتمع ومؤسسات المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص، ويُعد مجلس المرصد الحضري هو الإطار العملي لتفاعل تلك الأطراف.
- يلعب المرصد الحضري دوراً محورياً في صناعة سياسات التنمية الحضرية، بحكم توفر البيانات من خلال بيانات مؤشرات المرصد الحضري، والرؤية المستقبلية التي يرسمها في الغالب توجّهات الاستراتيجية الإقليمية والمخطط الإقليمي لكل منطقة.
- من أهم إيجابيات المرصد الحضري والأنشطة الارتباط به هو وضع المدن إحصائياً على الخارطة العالمية من خلال المشاركة في مجلس المرصد العالمي، وبالتالي يمكن مقارنة المؤشرات المحلية بالمؤشرات العالمية.
- ترجع أهمية مقارنة المؤشرات المحلية بالعالمية التعرف إلى مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية بالمقارنة بالمعدلات والمعايير العالمية، كما يستفاد في هذا المجال بخبرات المدن الأخرى في وضع السياسات والبرامج التنموية .
- يعد تبادل المعارف والخبرات بين الدول والمدن في جميع مجالات التنمية الحضرية تعد خطوة على الطريق الصحيح نحو إدارة التنمية الحضرية المستدامة، حيث يتم توفير التكاليف والرفع من مستوى الأداء.
- من الضمانات الأساسية لنجاح المرصد الحضري ضرورة إنشاء هيكل مؤسسي له قدرات بشرية ومادية مميزة وتتوافر له الصلاحيات.
- الإدارة المحلية هي جملة الجهود المبذولة من الإدارات الحكومية ذات الصلة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص ويعد المرصد الحضري من أهم الأدوات التي تضم الإدارة المحلية وتوجيه أولويات عملها وخططها المستقبلية.
- تعد البيانات هي الركيزة الأساسية لصناعة القرار وعلى قدر دقة البيانات تأتي السياسات فعالة وقادرة على مواجهة المشاكل، ومؤشرات المرصد الحضري هي نتاج لتلك البيانات مما ينبغي وضع الآليات الكفيلة بتوفير البيانات بشكل دوري.
- من الدعائم الأساسية لتفعيل المرصد الحضري هو توفير قاعدة معلومات قادرة على توفير البيانات بشكل دائم للباحثين والمحليين وإنتاج المؤشرات المحلية والعالمية ومقارنتها بالمؤشرات على المستوى الإقليمي والوطني والعالمي، والقدرة على متابعة تنفيذ سياسات التنمية الحضرية.
- في ظل تسارع وتيرة ثورة المعلومات وما يصاحبها من تطبيقات علمية أصبح لزاماً التفاعل من خلال منهج يقوم على الفكر الواعي لجميع المتغيرات حوله ويستفيد من جميع الخبرات المتاحة.
- من القراءة الأولية لمصادر البيانات والمعلومات المتاحة وكذلك من التشاور مع بعض الإدارات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، يتم وضع تصور مبدئي لتصنيف مؤشرات الرصد الحضري حسب كيفية وأسلوب إنتاجها وكذلك حسب مرحلة الإنتاج. و التي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات رئيسية علي أن تتسق وتتفق مع المؤشرات المستخدمة من قبل المرصد الحضري العالمي التابع للأمم المتحدة ( 147 مؤشراً ) وهي :
  - مجموعة المؤشرات المباشرة : والتي يمكن الحصول عليها من مصادر إنتاجها مباشرة أو التي يمكن جمع بياناتها الأساسية من مصادر متاحة.
  - مجموعة المؤشرات التنسيقية : والتي تحتاج إلى جهود التنسيق مع منتجي البيانات الأساسية من أجل وضع آلية إنتاج المؤشرات ذاتها أو إنتاج البيانات الأساسية اللازمة لحساب تلك المؤشرات.

- مجموعة مؤشرات مسوح ميدانية : وهي المؤشرات التي لم يتوفر بيانات ومعلومات لحسابها، ويتم وضع آلية لجمع هذه البيانات اللازمة لحسابها بأسلوب المسوح الميدانية.

#### ٩- المراجع ومصادر المعلومات

- الأمم المتحدة : تقرير التنمية البشرية في العالم – ١٩٩٧ م
- الجمعية العامة للأمم المتحدة : الدورة الأستثنائية – نيويورك / يونيه ٢٠٠١ م
- الجمعية العامة للأمم المتحدة : لجنة المستوطنات البشرية – الخطط متوسطة الأجل للفترتين ١٩٩٧/٢٠٠١ م ، ٢٠٠٢/٢٠٠٥ م
- الجمعية العامة للأمم المتحدة : برنامج العمل للفترتين ٢٠٠٠/٢٠٠١ م ، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ م
- المنتدى الحضري العالمي : المفاهيم الدليلية للإدارة الحضرية الجديدة – مايو ٢٠٠٢ م
- أمانة منطقة المدينة المنورة : مشروع إنشاء المرصد الحضري للمدينة المنورة – ١٤٢٤/١٤٢٥ هـ
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية : برنامج الإدارة الحضرية – ٢٠٠١/٢٠٠٥ م
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية : التقرير العالمي عن المستوطنات البشرية ، تقرير حالة المدن في العالم – ٢٠٠١ م
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية : الدورة التاسعة عشرة – نيروبي/ مايو ٢٠٠٣ م
- سهيل أحمد حماد (دكتور) : مهام وخطة عمل المرصد الحضري في محافظة جدة – ورقة عمل ١٤٢٤ هـ
- منظمة المدن العربية : المؤتمر العام الثاني عشر – الكويت / ابريل ٢٠٠٠ م
- مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) – اسطنبول / يونيو ١٩٩٦ م
- HABITAT: Urban Indicators Tool Kit , State Of City – 2001
- Habitat Agenda : Urban Observatories ,SA Cities Network , November 2002
- HABITAT: Global Urban Observatory – Request Of Proposals – 2003
- United Nations Human Settlements Programme : Urban Indicators Guidelines, Monitoring The Habitat Agenda and The Millennium Development Goals – August 2004
- [Www. Ato.net](http://Www. Ato.net)
- [Www. Unchs.org](http://Www. Unchs.org)
- [Www. Momra.gov.sa](http://Www. Momra.gov.sa)
- [www.sustainabledevelopment.org](http://www.sustainabledevelopment.org)